

في المؤسسة الكلامية لإنتاج الخطاب المُعَرَّب قراءة تأصيلية لمفهوم العمل النحوي

إعداد

همام الطباع

أدهم محمد علي حموية

أستاذ مساعد، قسم اللغة الإنكليزية وآدابها،
كلية معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية،
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أستاذ مساعد، قسم تعليم اللغات،
كلية التربية، الجامعة الإسلامية
العالمية ماليزيا

• مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

قِيلَ إِنَّ النَّفُوسَ تَأْنِسُ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ لَعَلَّةٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَزُولَ ذَلِكَ الْأَنْسُ، وَذَا مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ الْعُلُومُ كُلُّهَا، فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُهَا مِنْ دُونِ بَعْضٍ، وَالْعِلَلُ أَرْبَعٌ؛ مَادِّيَّةٌ، وَصُورِيَّةٌ، وَفَاعِلِيَّةٌ، وَغَائِيَّةٌ، وَفَقْ مَا نَظَرَ لَهُ الْفِكْرُ الْيُونَانِي، وَإِذْ وَجَدَ لَهُ طَرِيقاً فِي الْحَضَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَمْ يَأَلُ مُفَكَّرُوهَا جَهْداً فِي التَّحْكُمِ بِهِ وَبَطْرِيقِهِ إِيْجَابِيّاً وَسَلْبِيّاً، وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا مَوْقِفُهُمْ مِنْ مَبْدَأِ الْعِلْيَةِ بِعَامَةٍ؛ ذَلِكَ أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ يَسْتَلْزِمُ السُّؤَالَ عَنِ الْمُسَبَّبِ، وَمِنْ عَادَةِ الْعَقْلِ أَلَّا يَقْبَلَ ظَاهِرَةً مِنْ دُونِ مَعْرِفَةِ صَانِعِهَا وَغَايَتِهِ، وَعَلَيْهِ؛ يَعْمَدُ هَذَا الْبَحْثُ إِلَى قِرَاءَةِ فِي مَوْقِفِ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ، وَأَثَرِ هَذَا الْمَوْقِفِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَفْهُومِ الْعَمَلِ النَّحْوِيِّ؛ بَنِيّاً عَلَى: قَانُونِ كَلَامِيٍّ أَوَّلِيٍّ؛ أَنَّ لِكُلِّ حَادِثٍ مُحْدِثاً، وَتَقْرِيرَ فِكْرِيٍّ مِنْهُجِيٍّ؛ أَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ مُتَكَلِّمُونَ، فَحَالُ النَّحْوِيِّ حَالُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ حَيْثُ تَحْرِيهِ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ بِغِيَةِ الْوَصُولِ إِلَى الْحُكْمِ الثَّابِتِ؛ حُكْمٍ عَقْدِيٍّ لَدَى الْمُتَكَلِّمِ، وَحُكْمٍ لِسَانِيٍّ لَدَى النَّحْوِيِّ، مِمَّا يَظْهَرُ مَعَهُ الْإِنْسِجَامُ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالنَّحْوِ فِكْراً وَنَهْجاً وَغَايَةً، وَمِنْ ثَمَّ يَهْدَفُ الْبَحْثُ إِلَى تَأْكِيدِ أَنَّ الْفِكْرَ الْإِسْلَامِيَّ صَدَرَ عَنْ مَنَاحٍ خَاصٍّ بِهِ عَامٌّ عُلُومِهِ عَلَى اخْتِلَافِهَا؛ إِذْ تَشْتَرِكُ فِي أَسْسِهَا الْمُنْهَجِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لَتَقْبَلَ دُخِيلاً مِنْ فِكْرٍ آخَرٍ يُؤَثِّرُ فِيهَا؛ إِلَّا فِي آخِرَةٍ.

الدَّوَالُّ: عِلْمُ الْكَلَامِ، عِلْمُ النَّحْوِ، الْعِلَّةُ، الصَّانِعُ، الْعَامِلُ، الْفِكْرُ الْإِسْلَامِيَّ.



مُقَدِّمة

من عادة العقل ألا يقبل شيئاً من دون معرفة مُوجِّده، وذا ما قامت عليه الفلسفة أصلاً، وسعت إلى إثباته من خلال البحث في الوجود^(١)؛ بما يتناسب مع الفكر الذي تصدر عنه؛ قال ابن رشد (٥٩٥هـ): «فِعْلُ الفلسفة ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع؛ أعني من جهة ما هي مصنوعات، فإن الموجودات إنما تدل على الصانع لمعرفة صنعتها، وإنه كلما كانت المعرفة بصنعتها أتمَّ كانت المعرفة بالصانع أتمَّ»^(٢).

وهذا البحث الفلسفي يتصل به اتصالاً وثيقاً مبدأ العلية في المنطق؛ إذ إن هذا المبدأ باعتباره مقدمات يقينية؛ سبيل الوصول إلى برهان صادق، وهذا البرهان الصادق غاية البحث الفلسفي، ومن ثم؛ كانت لأربع العلل التي ذكرها أرسطو (٣٢٢ق.م) أهميتها في أثناء هذا البحث؛^(٣) أي:

- العلة المادية، كمنزلة الخشب من السرير.

- والعلة الصورية، هي شكل السرير.

- والعلة الفاعلية، هي التي أوجدت السرير.

- والعلة الغائية، هي التي من أجلها وُجد السرير.

والعلتان المادية والصورية ذاتيتان للشيء؛ إذ يتكون منهما، ويُعلم بهما، والعلتان الفاعلية والغائية غير ذاتيتين له؛ لأن الفاعل من أوجده، والغاية الغرض من إيجادها.

(١) يُنظر: بدوي، موسوعة الفلسفة، ج ٢: ص ١٥٧؛ صليبا، المعجم الفلسفي، ج ٢: ص ١٦٠.

(٢) ابن رشد، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ص ٢٧.

(٣) يُنظر: أرسطو، المنطق، ج ٢: ص ٤٢٧؛ الأمدى، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ص ١١٧، ١١٨.

ولما كانت العلة الفاعلية بحثاً يختصُّ بالصانع^(١)؛ مثل موقف المتكلمين المسلمين بعامة منها عِلْمُهُم بتمامه؛ لأنها تُمثل لُبَّ الغيبات - أو: الفلسفة الأولى، اللاهوت، ما بعد الطبيعة، الميتافيزيقا، الأنطولوجيا (الوجودية) - التي تبحث في الوجود بما هو موجود^(٢) - على مقتضى العقل في البحث الفلسفي الدخيل الذي رفضه المتكلمون المسلمون؛ لأنه يُخالف قواعد الشرع - ومن ثم؛ وضعوا عِلْمُهُم «لمعرفة الصانع وصفاته العليا، وزعموا أن الطريق منحصر فيه، وهو أقرب الطرق»^(٣)، ولم يخرج عن القانون الأولي - أن لكلِّ حادثٍ مُحدثاً^(٤) - أيُّ فرقة من الفرق الكلامية^(٥)، واتفقوا على أن العلة إنما هي نتاج عقلي مُفترَض لا يتأسس عليه يقين؛ لأنها - كما قال ابن جنِّي؛ بعده متكلماً - إحالة على الحسِّ، واحتجاج فيه بثقل الحال أو خفَّتْها على النَّفس^(٦).

ولأن العقيدة لم تنفصل يوماً عن اللغة، فتكون الأولى مُضمَّرة حتى تُظهرها الثانية؛ لم ينفصل النظر النحوي عن الأصل الكلامي، ففي ارتداده إلى أصله تحقيقُ الشرط «الفلسفي» النظري والتصور الذي تحكم بإننتاجه؛ إذ ما من نظرٍ في اللغة إلا يستند إلى خلفية «فلسفية» تُؤطره وتُوجِّهه، ومن عري عن معرفة دقائق علم الكلام؛ لم يتمَّ له تحصيل معرفة دقيقة بما صار إليه القوم في نحوهم، ولا يخفى أن أكثر التشعبات الاعتقادية والانزلاقات الفكرية؛ كانت من حيث فهم اللغة وتصوُّرها^(٧)، هذا من جهة، والأخرى تُلَمَح في قول ابن تيمية (٧٢٨هـ): «لم يكن أحد من نُظَّار المسلمين

(١) يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٥١٤؛ الرازي، المباحث الشرقية، ج ١: ص ٤٥٨؛ صليبا، المعجم الفلسفي، ج ٢: ص ٩٦.

(٢) يُنظر: بدوي، موسوعة الفلسفة، ج ٢: ص ١٥٧، ١٨٣.

(٣) الشهيد الثاني، حقائق الإبان، ص ١٧٦.

(٤) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، ج ١: ص ٦٨؛ الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٢٦٦.

(٥) يُنظر: الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، ص ٥.

(٦) يُنظر: ابن جنِّي، الخصائص، ج ١: ص ٤٨.

(٧) يُنظر: مقبول، سيبويه معتزلياً؛ حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي، ص ١٤-١٦.

يلتفتون إلى طريقهم [أي المناطقة]، بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف كانوا يعيبنها ويثبتون فسادها»^(١)، فإذا كان هؤلاء كلهم على اختلافهم عقدياً؛ يرفضون دخيلاً مفصلاً عنهم هو المنطق؛ فكيف يُقال إن النحويين اعتمدوه أساساً للمعرفة النحوية التي أنتجوا؟

لا تبعد الجذور الحقيقية للنظر النحوي عن دائرة الأنظار المعرفية العربية الإسلامية التي تجمعها وحدة الأصل والمنهج والهدف، ولو عُذنا إلى أخبار سبب وضع العربية^(٢)؛ لرأينا تداخل البعد الديني بالبعد اللساني تداخلاً اندماجياً؛ ليصوغاً نظرية إستراتيجية دفاعية عن الذات الحضارية في لسانها وجنانها (عقيدتها).

وقد كان تقييد المأسسة بالكلامية من دون الفلسفية في عنوان هذا البحث؛ على الرغم من أن مثل هذه المباحث إنما شاعت تسميتها «مباحث فلسفة اللغة»؛ لأن التمييز قائم بين الكلام والفلسفة من حيث الفكر الذي يصدر عنه كل منهما، والموضوع باعتبار الغاية من كل منهما، فالكلام إسلامي، والفلسفة يونانية كما اشتهر، وباعتبار الغاية؛ موضوع علم الكلام البحث في الوجود من حيث هو وجود على قواعد الشرع، وموضوع الفلسفة البحث في أصل الوجود المطلق على مقتضى العقل؛ أي إن المتكلم يستند إلى ما جاء به الدين من اعتقادات، ثم يلتمس الحجج العقلية التي تدعمها، أما الفيلسوف فيبحث بعقله ويرى حقاً ما يتوصل إليه بالدليل، من دون نظرٍ إلى ما جاء به الدين، إذن؛ المتكلم يعتقد فيستدل، والفيلسوف يستدل فيعتقد، وسيبين من خلال البحث أن حال النحوي حال المتكلم من حيث النهج؛ إذ يتحرى الدليل العقلي إلى الحكم اللساني الثابت، والتقييد الحاصل نأماً عن الانسجام بين الكلام والنحو فكراً ونهجاً وغاية^(٣).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٩: ص ٢٣١.

(٢) السيوطي، سبب وضع علم العربية، ص ٢٧-٣٣.

(٣) يُنظر: زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ج ٢: ص ٢٠.

أما اختيار (مأسسة) من دون (تأسيس)، فلأن صيغة (مَفْعَلَة) تدلُّ إما على سبب كثرة الحدث، وإما على محلِّه، فأما الأول فنحو: الولدُ مجبنة مبخلة؛ أي إنه سبب لكثرة الجبن والبخل، وأما الثاني فنحو: تلك مدرسة؛ أي محلُّ كثرة الدراسة، وكلاهما حاصل في كلمة (مأسسة) بالنسبة إلى النظر النحوي؛ لأنه سببُ كثرتها كلاميةً، ولأنه محلُّ هذه الكثرة، فضلاً عنه ما تشي به هذه الصيغة من معنى إعمال الفكر في حدثها، وذا ما يُلاحظ في الأمثلة المذكورة: مأسسة، مجبنة، مبخلة، مدرسة، وغيرها من مثل: مسألة، مرحمة، مشغلة، مظنة... إلخ، فكلُّها يُعمل الفكر في حدثها، و«المأسسة» بهذا أولى من «التأسيس»؛ لأنها أرعى للنظر النحوي وأدعى إليه، فالتأسيس ابتداءً، والمأسسة كثرة وإعمال^(١).

أسباب التأثير الكلامي في الدرس النحوي :

طبع التعلُّق بالقرآن الكريم الفكر الإسلامي على اختلاف مراحل، ففي النطاق القرآني بدأ هذا الفكر، وفيه اختلفت الطرق، وكثرت العلوم التي نشأت في الملة الإسلامية، وتطوّرت، وكان لا بُدَّ لأحدها من أن يتأثر بغيره؛ إذ تدرّجت العلوم في الظهور تبعاً للحاجة إليها، ولطالما كانت الثقافة الإسلامية ثقافة نصٍّ.

ولو رجعنا إلى نشأة النحو العربي لوجدناها - لا ريب - مسبوقة بمقولات علوم أخرى لم تكن قد تبلورت حينها، ولا سيما علمي الفقه والكلام، وهذا السبق واجبٌ وله أدلته:

منها الحديث المشهور للفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٢٣هـ) عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أتاه جبريل عليه السلام، وسأله عن: الإيمان، والإسلام، والإحسان؛ فالأخيران لا يتصوّر خروجهما عن مقتضى الإيمان؛ أي الاعتقاد؛ لأن من اعتقد تعبد وأحسن؛ دليلٌ هذا التعليق الذي ختم به

(١) يُنظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢: ص ٤٧١، ٤٧٢.

البخاري (٢٥٦هـ) الحديث؛ قال: «جعل ذلك كله من الإيمان»^(١)، ولعل هذا مما دفع الإمام أبا حنيفة (١٥٠هـ) إلى جعل الفقه فقهيْن؛ أكبر هو علم الكلام، وأصغر هو علم الفقه^(٢).

ومنها أن الروايات في نشأة النحو العربي^(٣) - وإن تناقضت وتضاربت - مُجمعة على أولية أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) في التأسيس للعربية بدافع فساد الألسنة وشيوع اللحن^(٤)، وهذا طارئ على العرب ولغتهم، ما عُرف فيهم من قبل؛ إلا ما نذر من مثل خبر الأعرابي الذي أُقِرَّ قولُه سبحانه وتعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة ٣]، بجرّ (رسوله)^(٥)، ثم إن من تبعات الفتنة بعد مقتل ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه (٣٥هـ) انقسام المسلمين إلى: سُنة، وشيعة، وخوارج، فصار لكل اعتقاده، ثم صار لكل حجاجه فيه، وهذا سابقٌ لفعل أبي الأسود الذي قيل إنه كان من شيعة المرتضى علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤٠هـ)^(٦).

ومنها أيضاً أن النحو في نشأته كانت له منطلقات معرفية أعمق وأشمل من فساد الألسنة وشيوع اللحن؛ لعل أبرزها أن النحو ما نشأ إلا أداة للفقه بعامة، ولفهم النص القرآني بخاصة^(٧)، ولا سيما تفسير الوجوه الإعرابية المختلفة للقراءات، وما ينبنى عليها من أحكام فقهية فرعية، وهذا الزجاجي - وهو

(١) البخاري، الجامع الصحيح، ج ١: ص ١٩، رقم الحديث (٥٠)، ويُنظر التعليق عليه في: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١: ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) يُنظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١: ص ٢٩.

(٣) يكثر تردّد هذه الروايات في المصادر العربية، وقد أجاد الأستاذ الدكتور مازن المبارك جُمعها والمفاضلة بينها. يُنظر: المبارك، النحو العربي؛ العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص ١٠-٣٣.

(٤) جمع الأستاذ أحمد أمين كثيراً من صور هذا اللحن. يُنظر: أمين، ضحى الإسلام، ج ١: ص ٣١٣.

(٥) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ١٩.

(٦) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٦: ص ٣٠٥.

(٧) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١١؛ حسان، الأصول، ص ٢٤؛ الجابري، تكوين العقل العربي، ص ٨٥.

معدود في متأخري النحويين؛ إذ وفاته سنة (٣٣٧هـ) - قال: «فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلُّم النحو وأكثرُ الناس يتكلمون على سجيَّتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يُقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبدَّل ولا مُغيَّر، وتقويم كتاب الله سبحانه وتعالى، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة...»^(١)، فهذه القولة تُبين عن أن العجمة واللحن لم يكن ليُكتفى بهما في انطلاقة المشروع الفكري النحوي^(٢)، فالناس لأيام الزجاجي - كما قال - يتكلمون على سجيَّتهم بغير إعراب، فيفهمون، ويُفهمون، ولكنَّ حاجتهم إلى الإعراب كانت ليعرفوا كلام العرب المستقيم، فإن عرفوه تحصَّل لديهم شيئان؛ تقويم كتاب الله سبحانه وتعالى أولاً، ومعرفة أخبار نبيِّه صلى الله عليه وسلم ثانياً، ومن خلاهما يكون تفقُّههم في الإسلام، وهو ما يضمن لهم الخير ديناً ودنيا، اللهم إلا أن يُقال: إن الأمرين متلازمان؛ أي درء اللحن وإرادة الفهم، ولا فرقَ بينهما؛ لأن اللحن بذاته مؤدِّ إلى الإخلال في الفهم، وكذا الفهم لا يتم بحضور اللحن، فهما مُطَّردان يزداد أحدهما بازدياد الآخر، والعكس صحيح.

ثم إن أكثر النحويين متكلمون، فقد رُوي عن بعضهم قوله: «كان أهل العربية كلُّهم أصحاب أهواء، إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سُنَّة؛ أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب البصري، والأصمعي»^(٣)، ومن اشتهر بأنه عالمٌ بالكلام من النحويين: قطرب (٢٠٦هـ)، والفراء (٢٠٧هـ)، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، والسيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، والرماني (٣٨٤هـ)، وابن جنبي، والزنجشري (٥٣٨هـ)،

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٩٥.

(٢) للأستاذ الدكتور علي أبي المكارم كلام ممتع دقيق ردَّ فيه تناوُل العربية ضبطاً وتقعيداً إلى دافعين؛ ديني، واجتماعي. يُنظر: أبو المكارم، تاريخ النحو العربي، ص ٤٤-٦١.

(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٣.

وغيرهم كثير ممن اشتغلوا بعلم الكلام؛ لأنهم علماء موسوعيون من أهل الفرق والمذاهب المختلفة، مما أثر في دراساتهم النحوية، ومَرَّجَهَا بكثير من المباحث والمصطلحات الكلامية.

ومن أسباب التأثير الكلامي في الدرس النحوي ما يُرَدُّ إلى المنهج؛ أي منهج البحث الكلامي القائم على الاستدلال والحجاج والمناظرة، وهي ضرورات عقلية ناسبت الدرس النحوي؛ بَعْدَ أن كثرت فيه الاستدلالات، وتشعَّبت الآراء، واختلفت التوجهات، حتى صرنا نرى مناظرات ومذاهب نحوية كتلك الكلامية، والمتكلم يستند إلى ما جاء به الدين من اعتقادات، ثم يلتمس الحجج العقلية التي تدعمها، وهذا ما يعمل عليه النحوي في درسه؛ أي إنه يبحث عن الحجج العقلية التي تُفسِّرُ علاقة اللغة بالإنسان؛ لأن جانباً من أحكام اللغة قد تُملِّيه ضرورات عقلية، فالتحو «إنما هو في حقيقته التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم، وفي تركيب عباراتهم؛ لأداء المعاني المركبة، وعمل النحويين إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين، ومحاولة تفسيرها، وربط بعضها ببعض»^(١).

وسبب آخر هو الطابع التعليمي للنحو العربي، فمما يرتبط بحاجات المتعلمين تفسير الحقائق النحوية تبعاً لخلفياتهم الثقافية، ولا سيما أن الثقافة الموسوعية كانت الأشيع آنذاك، وهذا ما لم يُغفله النحويون، فكثيراً ما نراهم يشيرون إلى كل ما يخرج عن حدود المادة النحوية في مؤلفاتهم، وإن كان في ذلك شيء من الاستطراد، فضلاً عن أن في هذا الاستطراد حرصاً على استعراض الخلفيات الثقافية للنحويين أنفسهم.

ومن الأسباب أيضاً ما يُعرف عن العجم قبل الإسلام أنهم كانوا خلأط اعتقادية مختلفة؛ بله اختلافهم في الديانات، فاليهود ربانيون وقرآؤون، والنصارى ملكانية ونساطرة ويعاقبة، وفي العراق وفارس مجوس وثنية وصابئة، وفي الشام

(١) إلياس، القياس في النحو، ص ١٢٠.

ومصر فلاسفة سفسطائية وطبيعية وإلهية ودهرية، وفي الهند براهمية وبوذية، وغير ذلك مما هو أصل أو فرع، ولكل أسلحته وعلمائه الذائدون عنه في مقابل غيره، في حين كان العرب وثنيين لم يملكوا لأنفسهم غير إعلان التبعية للآباء كلما سألهم الإسلام عن أسباب اعتقادهم، وهذا ما وَرَدَ في القرآن غير مرة، كقوله سبحانه وتعالى: (قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ) [الزخرف ٢٢]، ومن ثم أمكن للعجم توظيف ملكاتهم العقلية علماً وعملاً؛ علماً لأنهم كانوا أكثر استعداداً للخوض في العلوم -ولا سيما الاعتقادات، أي علم الكلام- بتأثير ما ألفوه في اعتقاداتهم السابقة، وعملاً لأن العلوم تحتاج إلى التعليم، والتعليم صنعة لم يعرفها العرب كما عرفها العجم؛ لافتقار أكثرهم إلى الحضارة، أي الاستقرار المكاني، فقد ثبت أن بدوييهم كان أميين لا يقرؤون ولا يكتبون، ولكنهم حذقوا معارفهم من خلال التجربة الذاتية والرواية والسماع، أما حضريوهم فعرفوا التعليم المنظم؛ إذ كانت لهم كتاباتهم ومدارسهم ومعلموهم^(١)، في حين أن العجم عرفوا الصنائع، وتمكنوا فيها على اختلافها -ومنها التعليم- لأنهم أكثر استقراراً وأمكن حضارة من العرب، ناهيك عن السياسة التي كان لها بالغ الأثر في إلزام العجم -أو الموالي، كما دُعوا في الإسلام- بتعلم اللغة التي كانت تحول بينهم وبين المناصب الرفيعة في الدولة، حتى برعوا فيها، وصاروا معلمين لها بعد أن كانوا متعلمين، وهكذا يُفسَّر أن المؤلفين في علوم الملة الإسلامية جلُّهم من العجم^(٢)، ولا سيما علوم العربية التي تلزمهم في كل ما يتعلق بغيرها من علوم الإسلام.

إذن؛ للتأثير الكلامي في الدرس النحوي أسباب عدة؛ أبرزها:

- أسبقية علم الكلام علم النحو.
- الاتفاق بين علمي الكلام والنحو في كفايات الاستدلال والمناظرة.
- أن أكثر النحويين متكلمون.

(١) يُنظر: أمين، تاريخ التربية، ص ١٦٣؛ طلس، التربية والتعليم في الإسلام، ص ١٧.

(٢) يُنظر: مقدمة ابن خلدون، ج ١: ص ٧٤٧، ٧٤٨.

- الحرص على الثقافة الموسوعية.
- أن أكثر حملة العلم في الإسلام أعاجم.
- حاجة أهل العقائد من العجم، إلى لغة العرب؛ للتنفّذ في الدولة.

العامل النحوي والصانع الكلامي :

يُلاحظ في الدرس النحوي أن لمصطلح (النحو) مفهومين؛ عامّاً، وخاصّاً، أما العام فسابقٌ يتضمن علوماً مختلفة تشعّبت منه لاحقاً؛ «يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة»^(١)، وأما الخاص فيتضمن جزئيتين؛ الإعراب، والصرف، ويميل النحويون إلى تعليق أثر العلة الفاعلية بمصطلح (النحو) في إحدى جزئتي مفهومه الخاص، أي الإعراب؛ رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً^(٢)، فيُعبّر عن هذا الأثر بقولهم: «العامل النحوي»؛ إذ لم يقبل النحويون هذه الأوضاع الإعرابية من دون ما يُسوغها، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ ولم يختصّ الفاعل بالرفع من دون النصب مثلاً؟ مثل هذه الأسئلة كثيرٌ لم يغفلوا عنه، وإنما صاغوه، وأجابوا عنه في أثناء درسه النحوي؛ إذ رأوا أن ظاهرة الإعراب إنما هي آثار تطرأ على الكلمات؛ لارتباطها بغيرها في أثناء التراكيب، ومن ثم بحثوا عن الأسباب التي أحدثت هذه الآثار الإعرابية، وسمّوها (عوامل)، وتمسّكوا بها؛ بفضل ما تقرّر في العقائد الدينية ومجاذلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثاً، ولكل موجود مُوجداً، ولا يصحّ في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع^(٣) فهم في عملهم هذا منساقون مع المنهج الكلامي من حيث تصوّرهم مفهوم العامل وغايته، وصوغهم أحكام العامل النحوي؛ بنياً على حقيقة قارة في الفكر الإسلامي

(١) ابن جني، الخصائص، ١: ٣٥.

(٢) يُنظر: الجرجاني، العوامل المنة، ص ٧٣.

(٣) يُنظر: حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ١٩٦.

بعمامة؛ أن العالم مضبوط بنظام مُطَرَّد وقانون مُحَكَّم تنتظم في سلكه الظواهر الطبيعية، ومنها الظاهرة اللسانية؛ إذ لا يُمكن للألفاظ أن تكون نشراً من غير ما اطراد نظام وإحكام قانون.

أولاً: عملية إنتاج الخطاب المعرب :

«إن العامل كان -ولا يزال- حجر الزاوية في النحو العربي»^(١)، ظهرت فكرته باكراً في الدرس النحوي، ولعل في خبر أبي الأسود مع ابنته^(٢)، ثم أخبار الحضرمي (١١٧هـ) مع الفرزدق (١١٠هـ)^(٣)؛ مما يقطع بتمكّن هذه الفكرة في هذا الدرس منذ بداياته، حتى اهتدى النحويون في أثناء تفسيرهم تعاوُر الحركات الإعرابية للألفاظ في كلِّ موضع؛ اهتدوا إلى القول بالعمل؛ «عَمَلِ العناصر (اللغوية)؛ بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها»^(٤)، والحقيقة أن أحداً من النحويين لم يشذ عن هذا التصور للعامل النحوي -إلا قطرباً^(٥) وابن مضاء (٥٩٢هـ)^(٦) - وهم في تصوّرهم يصدرون عن شيئين:

أحدهما أن العناصر النحوية يعمل بعضها في بعض، تأسيساً على فكرة الصانع الكلامية^(٧).

والآخر أن عمل بعضها في بعضها الآخر تلازمي لا حقيقي، مما يُحيلنا على مفهوم العلة في الفكر الإسلامي.

(١) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٧.

(٢) يُنظر: الأصفهاني، الأغاني، ج ١٢: ص ٣٠٢.

(٣) يُنظر: الجمحي، طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين، ج ١: ص ٢١.

(٤) الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٣٩، ٤٠.

(٥) يُنظر فكرة قطرب ونقدها ومن وافقها في: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠؛ أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص ١٤٩-١٥٧.

(٦) تُنظر فكرة ابن مضاء ونقدها ومن وافقها في: ابن مضاء، الرد على النحاة؛ أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص ١٥٧-١٨٦.

(٧) يُنظر: نيهان، ابن يعيش النحوي، ص ٥٥٢.

ويُبين هذا ما عرّف به ابنُ الحاجب (٦٤٦هـ) العاملَ النحوي؛ قال: «والعامل ما به يتقومُ المعنى المقتضي للإعراب»^(١)، فالتقومُ معنى كلامي مفاده أن الكائن مُنْشِطَر إلى حقيقتين؛ الجوهر، وهو معنى تجريدي للكائن، والأعراض التي هي صفات وأوضاع غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فيكتسب منها حالاً، وللجوهر صفة نفسية لا تقبل انفكاكاً عنه، وتتمثل في قبوله الأعراض التي تتوارد عليه^(٢)، «فإذا أُريدَ التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر؛ قيل إنها قائمة به، فقيام العرض بالجوهر، أو تقوُّمه به؛ عبارة استفادها ابن الحاجب من علم الكلام، ومدلولها عنده أن العامل جوهر أو مادة يعلق بها المعنى المقتضي»^(٣)؛ قال الرضي (٦٨٨هـ): «ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه؛ بسبب توشُّط العامل»^(٤).

ولكن ينبغي التنبُّه إلى أن ما يُضفى على العامل النحوي من صفة مادية إنما هو من قبيل التجوُّز؛ ذلك أن التوصل إلى الأثر الإعرابي المراد في أثناء الكلام المُعَرَّب يكون من خلال عملية فكرية يُنجزها المتكلم نفسه^(٥)؛ تُفضي به إلى جعله كلامه مُعَرَّباً، ومادية العامل النحوي إنما هي نتاج إحدى مراحل هذه العملية الفكرية؛ حال انتقاله من معنى مُقتَضٍ إلى لفظٍ مُقتَضٍ عنه ومقتَضٍ لفظاً آخر في آن معاً؛ أي من تصوُّر إلى حسٍّ، ومن ثم يصير تأثيره في المعمول -أو إحداثه الأثر الإعرابي- من

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص ١١.

(٢) يُنظر: محمود، مقالات في أصالة الفكر المسلم، ص ٢٩.

(٣) بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص ٩٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية، ج ١: ص ٧٢.

(٥) قدّم الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة عرضاً وافياً لنظريات تفسير العمل النحوي، فكانت لديه: النظرية اللفظية، والنظرية المعنوية، ونظرية التعليق، والنظرية الصوتية، والنظرية الخلافية، والنظرية الإنسانية، والنظرية الإلهية، والنظرية الاجتماعية، والحقيقة أنها في مجملها لا تخرج في أثناء تفسيرها عن ارتباطها بمقاصد المتكلم المُعَرَّب كلامه؛ لذا يُمكن رُدُّها كلها إلى واحدة منها هي النظرية الإنسانية؛ تمثيلاً مع حقيقتها ومع ما أثبتّه أعلاه. يُنظر: قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص ٦٨-١١٢.

قبيل التلازم لا من قبيل التحقيق، وما الحال كما ذهب إليه محمد خير الحلواني إذ ساق ظواهر «تدلُّ على تصوُّر العامل النحوي ذا قوة حسية»^(١)، وتُناقض دعوى أن العامل هو المتكلم حقيقة، من مثل:

- أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

- تسمية اللام الجارة الداخلة على معمول اسم الفاعل (لام التقوية)؛ لضعفه.

- (ما) الكافة التي تكفُّ بعض الأفعال والحروف عن العمل.

فالعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ انسجاماً مع المبدأ الكلامي الذي اقتبسوا منه فكرة العامل، ومما يترتب عليه أن الوجودي أثرٌ من العدمي، هذا من جهة، ومن أخرى انسجاماً مع العملية الفكرية نفسها التي يُنجزها المتكلم؛ ذلك أنها لا بُدَّ من أن تجد لها تحقُّقاً حسيّاً، وإلا فلا طائل منها، فذا مما يلزم أيُّ فكر؛ أي أن يجد له تحقُّقاً حسيّاً، وهذا التحقق الحسي لا سبيل له إلا اللفظ في الظاهرة اللسانية، والمتكلم كلما زاد ألفاظه تحقَّقت أفكاره وتأكدت مقاصده، قال الغزالي (٥٠٥هـ): «فاعلم أن كلَّ من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرَّر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ؛ فقد اهتدى»^(٢).

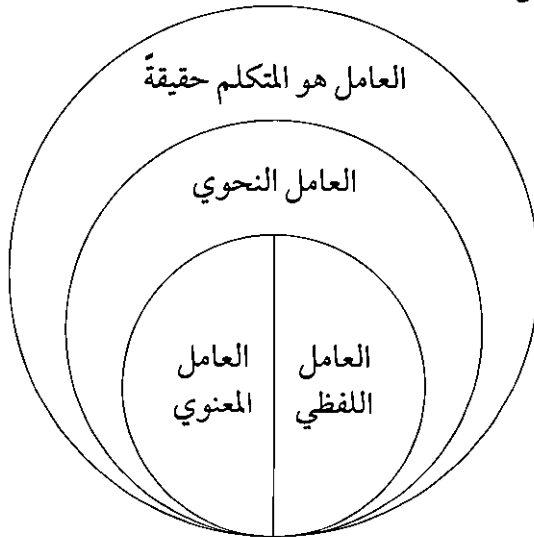
وفي نسبة العوامل اللفظية إلى العوامل المعنوية دليلٌ إلى ما سبق، وعليه لا تلزم لام التقوية اسمَ الفاعل تقويةً لعمله؛ لأنه عاملٌ ضعيف، وإنما يأتي بها المتكلم تحقيقاً حسيّاً لفكرة تعتمل لديه ومقصد يُريده، وهو تأكيد كلامه، فهذا تأكيد اقترن به أثرٌ إعرابي، نظيره ما يستدعيه (إنَّ) من أثرٍ إعرابي في المبتدأ والخبر، وقد أجمعوا على أن معناه التوكيد، ولم يقولوا إنه لزمهما تقويةً للابتداء مثلاً؛ لأنه عاملٌ ضعيف، وكذا يُقال في (ما) الكافة، فإنها ما لُفِّظت إلا لمعنى التوكيد، ولفظها اقترن بأثرٍ إعرابي

(١) الحلواني، أصول النحو العربي، ص ١٩٤.

(٢) الغزالي، محك النظر، ص ١٤٥.

مختلف عما كان قبله، فمن «استقرى وتصفح وتتبع [هذه الألفاظ]، ثم ألطف النظر، وأكثر التدبر، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء دخولها وألا تدخل»^(١).

ومجدداً مع الرضي؛ قال: «ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فُسِّمِي (عاملاً)؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأي الكلام»^(٢). [الشكل ١]



الشكل ١: العوامل النحوية حقيقةً ومجازاً

فالعوامل التي تُحدث الأثر الإعرابي (المعمول) إذن ثلاثة؛ حقيقي هو المتكلم، فمجازيان هما المعنى المقتضي، فالعامل اللفظي، ومثال هذا علمُ الفاعلية؛ أي الرفع، فإنه:

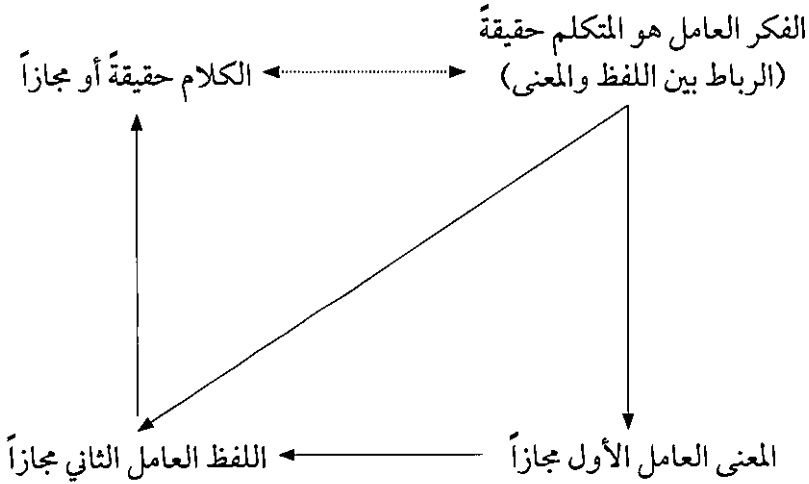
- يُوجده المتكلم في فكره ثم في لفظه؛
- إذ يقتضيه عامل مجازي هو معنى الفاعلية المستقر في فكره،

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣١٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية، ج ١: ص ٦٣.

- فاعمل مجازي آخر هو لفظه الفعل المُلازم كلَّ فاعل.

ولا إشكال في هذا - خلافاً لبعض الباحثين^(١) - حين يكون العامل المجازي الثاني معنوياً لا لفظياً، كالابتداء العامل الرفع في المبتدأ؛ إذ يُمكن في هذه الحال الاختصار على العامل المجازي الأول في إحداث الأثر الإعرابي الموافق، فتكتفي العملية الفكرية السابقة بمرحلتها الأوليين من دون الثالثة؛ ما دام مُحدث الأثر الإعرابي هو المتكلم حقيقةً، وهو ما يُفهم من قول ابن جني: «وإنما قالوا: لفظي، ومعنوي؛ لَمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم؛ بمُضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ»^(٢)، والمُضامَّة والاشتغال إنما هما الرباط الذي استقرَّ في فكر المتكلم ناظماً للفظ والمعنى، وثلاثتها ما يقوم به الكلام؛ قال الخطابي (٣٨٨هـ): «وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم»^(٣). [الشكل ٢]



الشكل ٢: العملية الفكرية لإنتاج الخطاب المعرب^(٤)

(١) بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص ١٠٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١: ص ١١٠.

(٣) الخطابي وآخرون، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ٢٧.

(٤) الخط منقط بين الفكر والكلام؛ لأن العلاقة بينهما غير مباشرة، وإنما تنبني على مرحلتين؛ اختيار المعنى المراد، ثم اختيار اللفظ المناسب إيائه، وأي خلل في أيٍّ من المرحلتين سيُنتج عنه كلامٌ مُخالف سواء لدى المتكلم والمتلقي، وسواء أكانت المخالفة مقصوداً إليها أم غير ذلك.

وتجدر الإشارة إلى ما للعملية الفكرية المرتبطة بمفهوم العامل -وتبعاتها- من اتصال بمضمون نظرية النظم التي ارتبطت باسم عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ)؛ إذ قال: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقى معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»^(١).

وربما الغاية التعليمية هي ما سَوَّغَ للنحويين إغفالهم ذِكْرَ العامل الحقيقي؛ أي المعنى، فقد كانوا «في غالب الأمر يميلون في إيضاح أفكارهم إلى المحسوسات، وكانت خير وسيلة لتقريب فكرة عمل المعاني إلى مدارك المتعلمين وإيصالها إلى حدود فهمهم؛ هي ربطها بالألفاظ، فُعْزِي العمل إلى هذه المحسوسات»^(٢)؛ أي الألفاظ، والحق أن «العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية، كالإحراق للنار، والإغراق للهاء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات»^(٣) على المعاني التي يقصد إليها المتكلم، ويُنسب إليها إعرابه كلامه.

أما اتفاقهم على أن المتكلم هو العامل فمتأثرون فيه بالمتكلمين معتزلة وأشاعرة؛ إذ قالوا إن العمل في الحقيقة للحي القادر، وأن الأشياء الجامدة لا تفعل شيئا بذاتها^(٤)، فالمعاني والألفاظ جوامد لا تؤثر؛ بعكس المتكلم الذي له القدرة على التعبير عن المعاني بالألفاظ ونظمها؛ للإبانة عما يجول في خلده، ولنا في خلاف النحويين على العامل دليل إلى هذا؛ ذلك أن الأثر الإعرابي المراد ثابت لا يتخلف باختلاف العامل فيه، فذا رفع المبتدأ مثلاً ثابت لم يتأثر باختلاف النحويين في عامله المجازي^(٥)؛ إذ لم يتأت من اختلافهم فيه أثرٌ إعرابي مختلف، فالمتكلم يأتي بالأثر الإعرابي الذي يريده؛ لأنه العامل الحقيقي فيه، والنحوي

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤٩، ٥٠.

(٢) الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ٩٤.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص ٤٢.

(٤) يُنظر: الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص ٣٥؛ القاضي عبدالجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ٢: ص ٦٢٦.

(٥) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٠.

يُفسَّر هذا الأثر من خلال ما أنتجته العملية الفكرية المتقدمة من عامل مجازي، وذلك على مبدأ: «علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا»^(١)، وإن اختلف نحويان في هذا العامل المجازي لم يَضُرْ ذلك الأثر الإعرابي المروم؛ لأن العامل الذي أوجده هو المتكلم حقيقةً، ولنفترض أن المتكلم أتى بأثر إعرابي مختلف؛ إما من قبيل اللحن، وإما من قبيل اقتضاء معنى آخر، حينها ليس للنحوي إلا أن يُصَوِّب اللحن بناءً على ما في الكلام من عوامل مجازية تستلزم أثراً إعرابياً بعينه، أو أن يبحث عن العامل المجازي الذي استلزم الأثر الإعرابي الآخر، ولا يخفى ما للاستقراء من أهمية في هذا، فالغاية من العامل النحوي إذن الحفاظ على اتساق النظام اللساني ودرؤه عن كل ما قد يُخلُّ به، وهو ما بدأ لأجله الدرس النحوي، ولا سيما القرآني منه، فقد تبين للنحويين «أن التركيب في لغة القرآن الكريم [ليس] جمعاً آلياً للمفردات؛ يحتفظ فيه كل منها بشخصيته المتميزة كما كانت قبل؛ للدلالة على المقاصد الربانية، بل هو تشكيل تعبير متفاعل يُؤثِّر بعضه في بعض، قبل أن يُؤثِّر في المتلقي، وتسرَّب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتعاطف؛ حتى يُكوِّن وحدة حيوية متكاملة؛ للدلالة على المرامي المقصودة»^(٢).

ثانياً: المبادئ الكلامية لأحكام العمل النحوي :

لما وظَّف النحويون فكرة الصانع الكلامية في عملهم؛ كان لا بُدَّ لمبادئها من أن تجد لها تأثيراً في الدرس النحوي من حيث اتخاذها قواعد عامة تختص بفكرة العامل؛ ذلك «أن الفهم الوضعي للعمل [النحوي] أفرز التوجه إلى السببية

(١) قالها الفرزدق لابن أبي إسحاق الحضرمي حين علَّق على بيت شعر له؛ سائلاً: «بم رفعت (مجلف)؟»،

والبيت هو:

وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ
مَنْ السَّالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجْلَفًا

يُنظر: الجمحي، طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين، ج ١: ص ٢١.

(٢) قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص ٢٧.

بأشكالها المختلفة، وراح يتصيد ما تحتمله في الميدان الإعرابي من وجوه شخصية واجتماعية ومذهبية وفلسفية»^(١)، «فصفات العامل في النحو هي صفات العلة في علم الكلام تقريباً»^(٢)، وبيانها وفق ما يأتي:

المبدأ الكلامي	القاعدة النحوية
ضرورة العلة للمعلول	لا بدّ لكل معمول من عامل
المُحدث سابقٌ حَدَثُهُ	مرتبة العامل قبل المعمول
العلة يجب أن تكون مع المعلول	لا يُفصل بين العامل والمعمول
قد تكثر الآثار والمؤثر واحد	قد يعمل العامل عملين مختلفين
العلة مختصة بالمعلول	العامل مختص بالمعمول
الواحد لا يُعلّل بعلتين مستقلتين (يُمتنع وجود صانعين والمصنوع واحد)	لا يجتمع عاملان على معمول واحد
يجوز أن يكون الشيء فاعلاً وقابلاً لأكثر من جهة واحدة	يجوز أن يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً
العدم لا يُعلّل ولا يُعلّل به	العامل العدمي
الشيء لا يكون علة نفسه	الشيء لا يعمل في نفسه
الدور ممتنع	لا يتبادل لفظان العمل فيكون كل منهما عاملاً في الآخر

١. لا بُدّ لكل معمول من عامل: يُمكن تفسير هذه القاعدة وفق ما تقدّم؛ أن العامل حقيقة هو المتكلم الذي يُحدث الأثر الإعرابي في كلامه؛ ليجعله مُعرباً، فهو من يرفع الفاعل وينصب المفعول لو قال مثلاً: ضربَ زيدٌ عمرًا،

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) السامرائي، ابن جني النحوي، ص ١٩٢.

ولو أردنا فَضَّلَ تفسير لردنا هذه القاعدة إلى القسمة الأرسطية الرباعية للعلل، وقد اعتمدها المتكلمون بعد،^(١) مع التنبيه إلى أنهم كيفوها وفق قواعد الشرع؛ لأنهم رفضوها على حيالها، فللشيء في وجوده علة: مادية، وصورية، وفاعلية، وغائية، وأمثلتها في الكلام أن:

- علته المادية هي الصوت.
- وعلته الصورية هي اللفظ.
- وعلته الفاعلية هي المتكلم.
- وعلته الغائية هي البيان.

والنحويون إذ «يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»^(٢)؛ قصدُهم إلى تشبيهها بها في العمل، لا إلى تصوُّرها فاعلة مؤثرة بذاتها - «فإن العلة كما عرفها المنهج الإسلامي أقرب ما تكون إلى الوصفية»^(٣) - وهذا خلافاً لما ذهب إليه إبراهيم مصطفى؛^(٤) أي إنهم حين يقولون مثلاً إن لكل فعل فاعلاً يرفعه، على مبدأ أن لكل معمول عاملاً؛ يُريدون أن الفعل والفاعل متلازمان في احتياج كل منهما الآخر في أثناء الكلام، فلا ينفكان في محلٍّ، أما العامل حقيقة فالتكلم، ولا يخفى ما لمثل هذا من أهمية في تعلُّم اللغة قبل أي شيء.

٢. رتبة العامل قبل المعمول: هذه القاعدة من أخصّ ما يتصل بالعلة الفاعلية بعامة، وبفكرة الصانع بخاصة، فلما كان المتكلم علة فاعلية أو صانعاً فهو مُتَقَدِّمٌ بعليته على كلامه، وإن كانا معاً حين التكلم؛ قال السيد الجرجاني (٨١٦هـ): «المتقدم بالعلة هي العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة إلى معلولها، وتقدُّمها

(١) يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٥١٤؛ الرازي، المباحث الشرقية، ج ١: ص ٤٥٨؛ الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٨٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية، ج ١: ص ٢٠٦.

(٣) أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٢٠.

(٤) يُنظر: مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٢.

بالعلية كونه علة فاعلية، كحركة اليد؛ فإنها متقدمة بالعلية على حركة القلم؛ وإن كانا معاً بحسب الزمان»^(١).

ويلاحظ أن هذا التقدم بالعلية مرعيٌّ زمنياً في أثناء العملية الفكرية التي يُنجزها المتكلم لجعلِهِ كلامه مُعرباً، فالعامل الأول الحقيقي (أي المتكلم) أسبق من العامل الثاني المجازي (أي المعنى المقتضي)، وهذا الثاني أسبق من الثالث المجازي (أي اللفظ)، وهذا الثالث أسبق من الأثر الإعرابي المروم؛ فكل واحد منها نتاج سابقه إلى أن نصل إلى المتكلم، وفي أثناء التكلم يكون المتكلم وما يرومه معاً.

ونجد هذا المفهوم في قول المتكلمين إن العلة علتان؛ علة مع المعلول، وعلة قبله^(٢)، وهو مما تتجاوب معه القواعد النحوية شكلاً ومضموناً، فقد شاع تطبيق النحويين هذا المبدأ كثيراً في مباحثهم:

- فالأفعال والحروف مقدمة على الأسماء من حيث كانت مؤثرة فيها^(٣)، وعليه صحَّ أن يكون الفعل مُقدِّماً على فاعله في نحو: جاء زيد؛ لأنه أثر فيه وأوجب رَفْعَهُ، وإن كان (زيد) حقيقة مقدماً زمنياً على فعله؛ أي مجيئه؛ قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): «ولأننا وجب تقديم خبر الفاعل [أي الفعل] لأمر وراء كونه خبراً، وهو كونه عاملاً فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملاً فيه سببٌ أوجب تقديمه»^(٤).

- والمبتدأ والخبر لا يترافعان كما قال الكوفيون؛ «لأن العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المُحال مُحال»^(٥).

(١) السيد الجرجاني، التعريفات، ص ٢٥٦.

(٢) يُنظر الاختلاف في هذا وتفصيله في: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ج ٢: ص ٧٥.

(٣) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١: ص ٧٤.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٤.

٣. لا يُفصل بين العامل والمعمول: أي إنهما متلازمان، وتلازمهما مجازي في النحو، ضروري في علم الكلام؛ قال الإيجي (٧٥٦هـ): «العلة يجب أن تكون مع المعلول، وإلا فقد افترقا، فليس وجوده لوجودها»^(١)؛ أي إن وجوده مستند إلى وجودها، فإن فُقدت فُقد، وهذا تلازم ضروري على الشرط الكلامي.

أما النحويون فيتسمّحون بالفصل بين العامل ومعموله في بعض المواضع؛ مما يؤكد فكرة أن العامل هو المتكلم حقيقةً، وإن كانوا كثيراً ما يؤكدون على أن العامل لا يُفصل عن معموله؛ إن كان العامل ضعيفاً، أو الفاصل أجنبيّاً، أو العامل والمعمول متلازمين، وعلة أن لا فصل أنه كلما ابتعد العامل عن معموله ضعف عمله^(٢).

- فمن العامل الضعيف الحرف المشبه بالفعل، ووقع معموله بعده أولى لضعفه^(٣).
- ومن الفاصل الأجنبي (أنت) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم ٤٦]، إن أعرب مبتدأ قُدّم عليه خبره (راغب)؛ لأن شبه الجملة (عن آلهتي) معمول الخبر (راغب)، وقد فصل بينهما بالأجنبي؛ أي المبتدأ (أنت)؛ إذ الخبر لا يعمل في المبتدأ^(٤).

- ومن العامل والمعمول المتلازمين؛ المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والجار والمجرور، فكلها لا يجوز الفصل بينهما، قال ابن جني: «وعلى الجملة فكلمة ازداد الجزآن اتصالاً قوياً قُبِحَ الفصل بينهما»^(٥).

(١) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٨٩.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧: ص ٨٥.

(٣) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١: ص ٢١٦.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١: ص ١٩٨.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج ٢: ص ٣٩٠.

٤. قد يعمل العامل عملين مختلفين: قال الإيجي: «يجوز عندنا استناد آثار متعددة إلى مؤثر واحد بسيط، وكيف لا، ونحن نقول بأن جميع الممكنات مستندة إلى الله تعالى؟»^(١).

وتطبيقات هذا المبدأ الكلامي في الدرس النحوي محصورة استقراءً في الفعل وما أشبهه:

- فالفعل التام المتعدي المبني للمعلوم يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول.
- والفعل المبني للمجهول التام المتعدي إلى مفعولين فأكثر؛ يعمل الرفع في نائب الفاعل، والنصب في سائر المفاعيل.
- والفعل الناقص يعمل الرفع في الاسم، والنصب في الخبر.
- والحرف المشبه بالفعل يعمل النصب في الاسم، والرفع في الخبر.

ويمكن ههنا القول إن عمل الأفعال وما أشبهها عملين مختلفين من دلائل قوتها في العمل.

٥. العامل مختص بالمعمول: يُشبه هذا في علم الكلام ما يُسمى (اختصاص العلة بالمعلول)؛ قال القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ): «لا بُدَّ في العلل من أن تختص على أبلغ ما يمكن من الاختصاص بمعلولها»^(٢)، ومعنى هذا الاختصاص أن يكون اقتضاء العلة معلولاً يُتصوَّر صدوره عنها؛ أولى من اقتضاءها معلولاً آخر لا يُتصوَّر صدوره عنها^(٣)، وهذا ما بُحث عنه في العوامل النحوية، فكل عامل نحوي اختصاص بمعلوله، وهذا الاختصاص هو ما يُوجب له عمَلُهُ فيه أصالة، «وإنما كان الاختصاص موجهاً للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص... ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه، لا بسبب غيره»^(٤).

(١) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٨٦.

(٢) القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، ج ١: ص ٥٦.

(٣) يُنظر: السيد الجرجاني، شرح المواقف، ج ٤: ص ١٣٥.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢: ص ٢٤٠.

وأكثر ما يظهر هذا المبحث في الكلام على إعمال حروف المعاني؛ إذ اشترطوا لإعمال الحرف اختصاصه بأحد القبيلين: الأسماء، أو الأفعال^(١)، فالاختصاص أصل الإعمال؛ لذا لما اختلفت الخوافض بالاسم أعملت فيه، فخفضته، وكذا لما اختلفت الجوازم بالفعل المضارع أعملت فيه، فجزمته، في حين أن النافين (ما) و(لا) دخلا على كليهما - أي على الاسم والفعل - ولم يختصا بأحدهما، فانبغى إهمالهما، وهو القياس؛ ويلاحظ أن النحويين أدخلوا بهذا القياس لما رأواهما في أثناء الاستقراء القرآني أعمل أولهما عمل (ليس)، وثانيهما عمل (إن)، ومن ثم جردوا «قاعدة أن العامل لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ببناء على الغالب والشائع من العوامل»^(٢)، لا تعميماً عليها كلها، وهذا مما يدحض دعوى تحكمهم بالقراءات بما يتفق وأحكامهم، وإنما الحال العكس؛ أي إنهم يطوعون أحكامهم للقراءات، ولا سيما العالية منها.

٦. لا يجتمع عاملان على معمول واحد: هذه قاعدة كلامية يتفق عليها المتكلمون على اختلاف عقائدهم، وصيغتها أنه يمتنع وجود صانعين والمصنوع واحد، ومستندها قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وعليه منعوا تعليل معلول واحد بعلتين^(٣).

قال الأشعري (٣٣٠هـ): «فإن قال قائل: لم قلت إن صانع الأشياء واحد؟ قيل له: لأن الاثنين لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام»^(٤).

وقال المعتزلي: «آخر الكلام في التوحيد... أن نُبَيِّن أنه لا ثاني له يُشاركه في استحقاق [الصفات] على الحد الذي استحقها؛ مفردة ومجموعة»^(٥).

(١) يُنظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١: ص ١٢٩؛ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ١٤٤؛ شرح الرضي على الكافية، ج ٢: ص ١١١.

(٢) بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص ٢٩٧.

(٣) يُنظر: الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، ص ١٤٨؛ الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٨٦.

(٤) الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص ٢٠.

(٥) القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، ج ١: ص ٢١٥.

وفي النحو قال ابن يعيش: «محال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد»^(١)، وتطبيقها من وجهتين:

إحداهما تعييدية، من مثل منعهم العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام خبره، محتجين بأن (زيداً) في نحو: إنك وزيدٌ قائلان، مرفوع على الابتداء، فيكون عاملاً في (قائلان) الذي عمل فيه (إن)، ويعمل عاملان في معمول واحد، وهو محال^(٢).

والأخرى خلافية، كالاغتراض على:

- قول الخليل وسيبويه (١٨٠هـ) إن حرف الشرط وفعله عاملان في جوابه^(٣).

- وقول المبرد (٢٨٥هـ) إن الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر^(٤).

- وقول الكوفيين إن الفعل والفاعل عاملان في المفعول^(٥).

وقد أشار الرضي إلى هذه القاعدة النحوية مقرونة بنظيرتها الكلامية؛ قال في مبحث التنازع: «والنقل الصحيح عن الفراء (٢٠٩هـ) في مثل هذا أن الثاني إن طُلب أيضاً للفاعلية، نحو: ضرب وأكرم زيدٌ؛ جاز أن تُعمل العاملين في التنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الأصول، وهم يُجرون عوامل النحو كمؤثرات الحقيقة»^(٦).

«فالرضي هنا يربط بين العوامل النحوية والمؤثرات الحقيقية التي هي محل نظر المتكلم في قاعدتين مختلفتين في الصورة، متفتقتين في المضمون:

- لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.

- لا يجوز اجتماع مؤثرين تامين على مؤثر واحد»^(٧).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ص ٧٦.

(٢) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ١٥٨.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ص ٦٢، ٦٣.

(٤) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج ٢: ص ٤٨.

(٥) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٧٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية، ج ١: ص ٢٠٦.

(٧) بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص ٢٩٩.

والمؤثر التام مما يُطلق على العلة الفاعلية،^(١) وهذه الأخيرة هي الأساس لمفهوم الصانع كلاماً، والعامل نحواً.

٧. يجوز أن يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً: اختص الأشاعرة بما يقرب من هذا في كلامهم على «أنه لا يمتنع أن يكون للشيء نسبتان مختلفتان من جهتين، فيجب من جهة، ولا يجب من أخرى»^(٢)، وقد فصل السيد الجرجاني الاعتراضات على هذا بما لا يلزمنا ههنا^(٣)، أما فكرته العامة فنجدها لدى النحويين في موضعين:

- أحدهما قول الكوفيين إن المبتدأ والخبر يترافعان^(٤).

- والآخر حكاية ابن النحاس (٦٩٨هـ) عن ابن جني عن الأخفش أن الشرط وجوابه يتجازمان^(٥).

٨. العامل العدمي: في حكم علية العدم ومعلوليته قولان:

أحدهما امتناعه؛ لأن العلية والمعلولية وصف وجودي لا يقوم إلا بالوجودي.

والآخر جوازه؛ لأن أي شيء يتردد بين الوجود والعدم، وما لوجوده علة وجودية، فلعدمه علة عدمية.

قال الرازي (٦٠٦هـ): «العدم لا يُعلل ولا يُعلل به؛ لأننا إن جعلنا العلية والمعلولية وصفين ثابتين استحال كون المعدوم علة ومعلولاً؛ لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم، وإن لم يُقل به كان التأثير عبارة عن حصول الأثر في المؤثر، وذلك يستدعي أصل الحصول، وقالت الفلاسفة: علة العدم عدمُ العلة؛ لأن الممكن دائر بين الوجود والعدم، وكما يستدعي رجحان الوجود علة وجودية؛ استدعى رجحان العدم علة عدمية»^(٦).

(١) يُنظر: الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) يُنظر: السيد الجرجاني، شرح المواقف، ج ٤: ص ١٣٩-١٤٢.

(٤) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٠.

(٥) يُنظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص ٤٤٩.

(٦) الرازي، مُحَصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ١٤٥.

وقال الإيجي: «العلة وجودية باتفاقهم»^(١)؛ أي إنها لا تكون عدمية البتة.

وذهب الطوسي (٦٧٢هـ) إلى أن ما لا يُعلَّل ولا يُعلَّل به من العدم هو العدم المطلق، أما العدم المقيد فربما يُعلَّل ويُعلَّل به، كأن يُقال: عدم الغذاء للحيوان الصحيح علة الجوع^(٢).

هذه الاتجاهات الكلامية نجدها في الدرس النحوي، فقد انقسم النحويون:

- فمنهم من وافق الأشاعرة في أن عدم العامل لا يكون عاملاً، واختص هذا بالعامل المعنوي؛ فالكوفيون يردّون قول البصريين إن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ أي التعري من العوامل اللفظية، وكذا البصريون يردّون قول الكوفيين إن المضارع مرفوع بالتعري من النواصب والجوازم^(٣)، وللفريقين في هذا مناظرة جرت بين اثنين من أكابرهما؛ الفراء والجرمي (٢٢٥هـ)، كل منهما ردّ قول الآخر وفق ما ذكر^(٤)، وقد قال ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ): «التعري عدمٌ، والعدم لا يُنسب إليه شيء، وسواء كان مُطلقاً أو مُقيّداً، ومن الناس من ذهب إلى أن العدم المُقيّد يُوجب ويقع به الارتباط؛ بخلاف العدم المُطلق، والذي ذهب إليه المُحقّقون من أهل النظر التسوية بين العدم المطلق والعدم المقيد؛ لأن العدم ضدّ الوجود، فما ليس موجوداً يستحيل أن يوجد غيره»^(٥).

- ومنهم من فرّق بين العدمين المطلق والمقيد، فمنع عمل الأول، وأجاز عمل الثاني، صرح بهذا الرضي والصبان (١٢٠٦هـ) في كلام: الأول على رفع المبتدأ^(٦)، والثاني على رفع المضارع^(٧).

(١) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٩٣.

(٢) يُنظر: الطوسي، تلخيص المحصل، ص ١٤٥.

(٣) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٠، ٤٥.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ص ١١٦.

(٥) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج ١: ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية، ج ١: ص ٢٢٧.

(٧) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣: ص ٤٠٦.

ويرى الباحث أن الخلاف في هذا يُمكن درؤه من سبيلين:

أحدهما ما تقدّم؛ أنه في أثناء العملية الفكرية المؤدية إلى الإعراب؛ يُمكن الاقتصاد على العامل المجازي الأول في إيجاد الأثر الإعرابي الموافق، ما دام مُوجدُه هو المتكلم حقيقة.

والآخر مرّدهُ إلى ما قيل: إن العكس -أي عدم الحُكم لعدم العلة- ليس شرطاً في صحة العلة النحوية؛ «لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحُكم، ولا يدل عدمه على عدمه»^(١).

ويُلاحظ الباحث أن المفهوم الفلسفي المذكور -أي علة العدم عدم العلة- لم يجد له سبيلاً إلى الدرس النحوي، ولا إلى أقوال النحويين، وإنما كانوا منسجمين مع منهجهم الفكري الإسلامي العام، فكانوا يقتبسون من علوم الملة الإسلامية، ويتركون ما عداها.

٩. الشيء لا يعمل في نفسه: هذا بناء على قاعدة كلامية تُستخدم دليلاً في إبطال التسلسل في العلة.

قال التفّازاني (٧٩٣هـ): «لو ترتّبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية؛ لاحتاجت إلى علة مستقلة، وهي لا يجوز أن تكون علة نفسها، ولا بعضها؛ لاستحالة كون الشيء علة لنفسه، ولا لعلله، بل خارجاً عنها، فيكون واجباً، وينقطع التسلسل»^(٢).

ويكثر استخدام النحويين هذه القاعدة في كلامهم على شروط المفعول له:

- كقول الرضي: «إذا كان الحدث المُعلّل تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المُجمّل، كما في: ضربته تأديباً، وأعطيته مكافأة، فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان، بل هما في الحقيقة حدث واحد؛ لأن المعنى:

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٣٦.

(٢) التفّازاني، شرح العقائد النسفية، ص ٢٨.

أدبته بالضرب، وكافأته بالإعطاء، فالضرب هو التأديب، والإعطاء هو المكافأة، والعلة ههنا في الحقيقة، ليس هذا المصدر المنصوب؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه، بل هي أثره، أي ضربته لتأدبه»^(١).

- وقول الأشموني (٩٠٠هـ): «فالشروط... كونه علة؛ فلا يجوز: أحسنتُ إليك إحساناً إليك؛ لأن الشيء لا يُعلل بنفسه»^(٢).

١٠. لا يتبادل لفظان العمل فيكون كل منهما عاملاً في الآخر: يُعرف هذا بامتناع الدور؛ لأن عدم امتناعه يقدح بالاعتلال كما يرى المتكلمون؛ قال الإيجي: «الدور ممتنع، وهو أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر؛ بواسطة أو دونها؛ لأن العلة متقدمة على المعلول، فلو كان الشيء علة لعلته لزم تقدّمه على نفسه بمرتبتين»^(٣).

ويظهر في كلام ابن جني موافقة المنهج الكلامي في امتناع الدور، وإن كان أشار إلى طرافته، فقد ذكر له مثالين:

أحدهما تعليل سبويه الجَرِّ في نحو: هذا الحسنُ الوجهِ، من وجهين؛ أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بنحو: هذا الضاربُ الرجلُ^(٤)، وفي موضعين سابقين مُجِلَّ نحو: هذا الضاربُ الرجلِ، على نحو: هذا الحسنُ الوجهِ؛ لاتفاقهما في أنهما اسمٌ وصفةٌ^(٥).

والآخر تعليل المبرد بناءً نحو: ضَرَبْنِ، على السكون؛ بأنهم لا تتوالى في كلماتهم أربع حركات، ثم إنه علَّل بناء نون النسوة على الفتح بسكون ما قبلها^(٦).

(١) شرح الرضي على الكافية، ج ١: ص ٥١٠.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١: ص ٢١٦.

(٣) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٨٩.

(٤) يُنظر: سبويه، الكتاب، ج ١: ص ٢٠٢.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ج ١: ص ١٨٢، ١٩٣.

(٦) يُنظر: المبرد، المقتضب، ج ١: ص ٤٠٦.

ثم رأى ابن جني ضَعْفَ المثاليين، وأثبتته للثاني، قال: «لكن ما أجازه أبو العباس، وذهب إليه... العذرُ فيه أضعف منه في مسألة (الكتاب)؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علة أبعد، وليس كذلك قول سيبويه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تُسَوِّغُ حُلَّ الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم»^(١).

والحق أن المتكلمين -ولا يُنسى أن ابن جني معدود فيهم- يُفرقون في الدور بين ما يمتنع منه، وما لا يمتنع^(٢):

- فما يمتنع توقُّف كل من الشيئين على الآخر، أو أن يكون الشيء علة نفسه، ومثاله اعتلال المبرد.

- وما لا يمتنع تلازم الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما إلا مع الآخر، ومثاله اعتلال سيبويه.

لذا كان تفضيل ابن جني مسألة سيبويه على مسألة المبرد.

تلكم كانت أحكام العامل النحوي؛ واضحٌ تأثرها بالمنهج الكلامي من جهة، وانسجامها مع الدرس النحوي من جهة أخرى؛ مما يشير إلى ما للعلاقة بين العامل والمعمول من مكانة في تفسير العلاقات التركيبية، وفي ضبط الظواهر الإعرابية، في أثناء الدرس النحوي، ومن ثم؛ يؤكد أن الغاية من فكرة العامل النحوي كانت في نظر النحويين إحدى جزئيات غاية علمهم؛ سواء في لغة القرآن الكريم، أم في مجال لغتهم العربية بأسرها، وهو ما ترتب عليه كثير من القضايا التطبيقية، من مثل: العطف على التوهم، والعطف على معمولي عاملين، وحذف العامل في باب نزع الخافض، وقطع العامل عن العمل، وتحديد العامل في بابي التنازع والاشتغال، وغيرها كثير من المسائل المتفرقة في المصنفات النحوية.

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١: ص ١٨٤.

(٢) يُنظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١: ص ٨١١.

خاتمة

فيما تقدّم بان تمثّل النحويين موقف المتكلمين من العلة الفاعلية، مما ترتّب عليه النتائج الآتية:

١. للتأثير الكلامي في الدرس النحوي أسباب عدة؛ أبرزها أسبقية علم الكلام علم النحو، والاتفاق بين علمي الكلام والنحو في كيفيات الاستدلال والمناظرة، وأن أكثر النحويين متكلمون، والحرص على الثقافة الموسوعية، وأن أكثر حملة العلم في الإسلام أعاجم، وحاجة أهل العقائد من العجم، إلى لغة العرب؛ للتنفّذ في الدولة.

٢. المتكلم والنحوي كلاهما يتحرّى الدليل العقلي إلى الحكم الثابت لديهما، وهو حكم اعتقادي لدى المتكلم، وحكم لساني لدى النحوي.

٣. في أثناء تفسيرهم تعاوّر الحركات الإعرابية الألفاظ في كل موضع؛ اهتدى النحويون إلى القول بعمَل العناصر النحوية بعضها في بعض تلازماً لا حقيقة؛ تأسيساً على فكرة الصانع الكلامية.

٤. التوصل إلى الأثر الإعرابي المراد في أثناء الكلام المعرب يكون من خلال عملية فكرية يُنجزها المتكلم نفسه؛ تُفضي به إلى جعله كلامه معرباً، ومادية العامل النحوي إنما هي نتاج إحدى مراحل هذه العملية الفكرية؛ حال انتقاله من معنى مُقتضٍ إلى لفظ مُقتضى عنه ومقتضٍ لفظاً آخر في آن معاً؛ أي من تصوّر إلى حسّ، ومن ثم يصير تأثيره في المعمول -أو إحداثه الأثر الإعرابي- من قبيل التلازم لا من قبيل التحقيق، فالعوامل التي تُحدث الأثر الإعرابي إذن ثلاثة؛ حقيقي هو المتكلم، فمجازيان هما المعنى المقتضي، فالعامل.

٥. اتفاق النحويين على أن المتكلم هو العامل متأثرون فيه بالمتكلمين -معتزلة وأشاعرة- إذ قالوا: إن العمل في الحقيقة للحي القادر، وأن

الأشياء الجامدة لا تفعل شيئاً بذاتها، فالمعاني والألفاظ جوامد لا تؤثر؛ بعكس المتكلم الذي له القدرة على التعبير عن المعاني بالألفاظ ونظمها للإبانة عما يجول في خلد.

٦. لما وظّف النحويون فكرة الصانع الكلامية في عملهم؛ كان لا بُدّ لمبادئ هذه الفكرة من أن تجدها تأثيراً في الدرس النحوي من حيث اتخاذها قواعد عامة تختص بفكرة العامل، فصفت العامل في النحو هي صفات العلة في علم الكلام، ومن خلالها صاغوا أحكام العامل النحوي.

٧. النحويون -أيّاً كان توجههم العقدي- في استدلالهم وأصول منهجهم وصوغهم فكرهم النحوي؛ منسجمون مع غاية علمهم التي تطورت من مجال القرآن الكريم حفظاً وفهماً إلى مجال حفظ اللغة العربية التي نزل بها القرآن وتعلّمها، ومن ثم يفهم كيف أنهم وظّفوا فكرة عامة لعلم مبرز من مثل علم الكلام؛ أي فكرة الصانع؛ وظّفوها فكرة جزئية في عملهم، واتخذوا منها أداة تعينهم في تحقيق الغاية التي لها نشأ علمهم.

إذن؛ الانسجام حاصل بين علمي الكلام والنحو فكراً ومنهجاً وغايةً، ولا سيما في مبحث العلة مما يحكم الظاهرة اللسانية التي تنظم في سلك الظواهر الطبيعية التي قد قرّر في الفكر الإسلامي بعامة أنها لا بُدّ لها من نظام مُطرّد وقانون مُحكم يضبطانها، وبذا يظهر كيفية صدور هذا الفكر عن مناخ عام أنتج علوماً إسلامية تشاركت في النشأة والأسس، وأثر بعضها في بعض^(١)، وتطوّرت في فلك عقل إسلامي لم يتأثر بعوامل خارجية إلا في آخره حين عمل الغزالي على دعم المنطق والترويج له منهجاً قوياً في بحث العلوم الإسلامية؛ قال ابن تيمية: «وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي»^(٢).

(١) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٢.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٩: ص ٢٣١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الآمدي، علي بن أبي علي، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق حسن الشافعي، ط ٢ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣ م).
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد الثبتي، ط ١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦ م).
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد البيطار وعاصم البيطار، ط ٢ (دمشق: دار البشائر، ٢٠٠٤ م).
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك ورمضان عبد التواب، ط ١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢ م).
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، د. ط (الزرقاء: مكتبة المنار، د. ت).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في النحو، ط ٢ (كراتشي: مكتبة البشري، ٢٠١١ م).
- ابن النحاس، محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرب، ط ١ (عمّان: سلسلة كتاب الشهر تصدرها وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٤ م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، جمعها عبد الرحمن النجدي وابنه محمد، ط ٢ (الرياض: مكتبة ابن تيمية، ١٣٩٩ هـ).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة؛ مراجعة سهيل زكار، د. ط (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠١ م).

- ابن رشد، محمد بن أحمد، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تحقيق ألبيير نادر، ط ٢ (بيروت: دار المشرق، ١٩٦٨ م).
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، د.ت).
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، د.ط (القاهرة: مكتبة المنبي، د.ت).
- أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، د.ط (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٨ م).
- أبو المكارم، علي، تاريخ النحو العربي، ط ١ (القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٧١ م).
- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، د.ط (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥ م).
- أرسطو، المنطق، تحقيق عبدالرحمن بدوي، ط ١ (الكويت؛ بيروت: وكالة المطبوعات؛ دار القلم، ١٩٨٠ م).
- الأشعري، علي بن إسماعيل، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق حمود غرابية، د.ط (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٥ م).
- الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٠ م).
- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥ م).
- الأصفهاني، علي بن الحسين، الأغاني، ط ٢ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ م).

- إلياس، منى، القياس في النحو، ط ١ (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥ م).
- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، د. ط (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧ م).
- أمين، مصطفى، تاريخ التربية، ط ١ (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٢٥ م).
- الإيجي، عبدالرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، د. ط (بيروت: عالم الكتب، د. ت).
- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ).
- بخيت، مصطفى، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ط ١ (القاهرة: دار البصائر، ٢٠١٢ م).
- بدوي، عبدالرحمن، موسوعة الفلسفة، ط ١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤ م).
- بن حمزة، مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي؛ دراسة تأصيلية وتركيبية، ط ١ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٤ م).
- التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح العقائد النسفية، تحقيق أحمد حجازي السقا، ط ١ (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧ م).
- التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق جمع من المحققين، ط ١ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦ م).
- الجابري، محمد عابد، تكوين العقل العربي، ط ١٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ م).
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، العوامل المثة، ط ١ (بيروت: جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٩ م).

- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، د. ط (القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت).
- الجمحي، عبدالله بن سلام، طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين، تحقيق محمود شاكر، د. ط (جدة: دار المدني، د. ت).
- حسان، تمام، الأصول، د. ط (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠ م).
- حسن، عباس، اللغة والنحوبين القديم والحديث، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١ م).
- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، ط ٢ (الدار البيضاء: الناشر الأطلسي، ١٩٨٣ م).
- الخالدي، كريم، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط ١ (عمّان: دار صفاء، ٢٠٠٦ م).
- الخطابي، حمد بن محمد؛ الرماني، علي بن عيسى؛ الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط ٣، (القاهرة: دار المعارف، د. ت).
- الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، د. ط (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩ م).
- الرازي، محمد بن عمر، المباحث المشرقية، د. ط (حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٣ هـ).
- الرازي، محمد بن عمر، مُحصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، تحقيق طه سعد، د. ط (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د. ت).
- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط ٢ (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦ م).

- زادة، طاشكبري، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق محمد كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، د.ط (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٦٩م).
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٣ (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩م).
- السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، د.ط (بغداد: دار النذير، د.ت).
- سيوييه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
- السيد الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ).
- السيد الجرجاني، علي بن محمد، شرح المواقف، تحقيق محمود عمر الدمياطي، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، د.ط (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد سليمان ياقوت، د.ط (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م).
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان عطية، د.ط (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٨م).
- الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، الملل والنحل، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعور، ط ٣ (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣م).
- الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق ألفرد جيوم، د.ط (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٤م).

- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، حقائق الإيمان (مع رسالتي الاقتصاد والعدالة)، تحقيق مهدي الرجائي، ط ١ (قم: مطبعة سيد الشهداء، ١٤٠٩ هـ).
- الصَّبَّان، محمد بن علي، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، د. ط (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت).
- الصفدي، خليل بن أيك، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، ط ١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠ م).
- صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، د. ط (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢ م).
- طلس، محمد أسعد، التربية والتعليم في الإسلام، د. ط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤ م).
- عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، د. ط (القاهرة: دار الكتب المصرية، د. ت).
- عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، د. ط (بيروت: دار القلم، د. ت).
- العكبري، عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليعات وعبدالإله نبهان، ط ١ (بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر؛ دار الفكر، ١٩٩٥ م).
- العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبدالله محمود محمد عمر، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م).
- الغزالي، محمد بن محمد، محك النظر، تحقيق رفيق العجم، ط ١ (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢ م).
- القاضي، عبد الجبار بن أحمد، المجموع في المحيط بالتكليف، تحقيق الأب جين اليسوعي، د. ط (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، د. ت).

- القاضي، عبد الجبار بن أحمد، تثبت دلائل النبوة، تحقيق عبد الكريم عثمان، د.ط (بيروت: دار العربية، د.ت).
- قباوة، فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د.ط (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣م).
- المبارك، مازن، النحو العربي؛ العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط ٣ (بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م).
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٢ (القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية، ١٩٧٩م).
- محمود، فوقية، مقالات في أصالة الفكر المسلم؛ دور المفكرين العرب والمسلمين في التفكير الفلسفي، د.ط (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٦م).
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط ١ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٥٩م).
- مقبول، إدريس، سيبويه معتزلياً؛ حفريات في ميثاقينقا النحو العربي، ط ١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥م).
- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د.ط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م).
- نبهان، عبد الإله، ابن يعيش النحوي، د.ط (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧م).